مجلة أنساق للفنون والآداب والعلوم
الإنسانية
الإصدار السابع عشر
المجلد (٥) العدد (٤)
٢٠٢٤ (١٢-١)

DOI: https://doi.org/10.63085/mejsp/856409

دور السياسة النقدية في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي في العراق: دراسة تحليلية

م. م. علي حسين سلمان
ماجستير إدارة عامة، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري،
مصر مدير، دائرة التخطيط والمتابعة، الوقف السني

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٩ نوفمبر ٢٠٢٤م

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

الملخص

يتناول هذا البحث دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق، حيث تسعى السلطات العامة إلى وضع سياسة اقتصادية بمختلف وسائلها وأدواتها بهدف ضمان الاستقرار النقدي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، ومن ثم الوصول إلى معدلات نمو اقتصادي إيجابية.

ورغم هذا السعي، تظل السلطات النقدية تواجه تحدياً مستمراً يتمثل في اعتماد استراتيجية نقدية تضمن تقليص الفجوة بين حجم وكمية النقود المصدرة والمتداولة ومستوى النمو الاقتصادي الحقيقي. وتُعد هذه الإشكالية محوراً رئيسياً تحاول السلطات النقدية إيجاد حلول مستدامة لها بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية للعراق.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، التنمية الاقتصادي، أدوات السياسة النقدية، الاستقرار الاقتصادي.

Abstract

This study examines the role of monetary policy in achieving economic growth in Iraq, where public authorities strive to establish an economic policy through various means and tools aimed at ensuring monetary stability and achieving overall economic balance, ultimately aiming to reach positive economic growth rates.

Despite these efforts, monetary authorities continue to face a persistent challenge in adopting a monetary strategy that guarantees a reduction in the gap between the amount of issued and circulated currency and the level of real economic growth. This issue remains a central focus that monetary authorities seek to find sustainable solutions for, in line with Iraq's economic conditions.

Keywords: Monetary policy, economic development, monetary policy tools, economic stability.

*** المقدمة**

تُعد السياسة النقدية واحدة من أهم السياسات الاقتصادية نظرًا لدورها المحوري في تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادي، جنبًا إلى جنب مع السياسات الاقتصادية الأخرى. تبرز أهمية السياسة النقدية في تأثيرها الكبير على النظام الاقتصادي بأكمله، حيث إن أي اختلال في أداء النظام النقدي يلقي بظلاله على أداء الاقتصاد من حيث معدلات النمو، ومستويات الإنتاج، والتشغيل، وتوزيع الثروة، والدخل الحقيقي.

لهذا السبب، ليس من الخطأ أن يُطلق على النظام الاقتصادي الحديث اسم "النظام الاقتصادي النقدي"، فهذه التسمية ليست مجرد مبالغة، بل تعكس واقع الحياة الاقتصادية، حيث إن جميع المبادلات التي تتم بين الأطراف المتعاملة تخضع لأسلوب إدارة النظام النقدي. فإذا كانت هذه الإدارة تتسم بالكفاءة وحسن التسيير، فإن حركة المبادلات تنتعش، مما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية. أما إذا كانت الإدارة النقدية تفتقر إلى الفعالية، فقد يتعرض النشاط الاقتصادي للتراجع، وقد يصل إلى حالة من الكساد.

من هذا المنطلق، تتمتع أي جهة لديها السلطة لتنظيم النقد بدور بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية. فهذه السلطة ليست مجرد هيكل إداري، بل هي مسؤولة عن تنظيم تداول النقد في الاقتصاد، نظرًا لما له من تأثيرات قوية على الإنتاج، والتشغيل، والتضخم، والتوازن الخارجي، وكذلك لتجنب الاختلالات الاقتصادية. وعندما تتدخل السلطات لتنظيم تداول النقد لتحقيق أهداف معينة أو لتجنب أزمات اقتصادية، يُطلق على ذلك "السياسة النقدية."

وبالنسبة للعراق، تُعد السياسة النقدية أكثر أهمية نظرًا لحداثة التجربة المصرفية فيه واعتماده على السياسات الاقتصادية الكلية. يُسلط هذا البحث الضوء على الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في دعم النمو الاقتصادي في العراق، مع التركيز على التحديات والفرص التي تواجه هذا الدور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أولاً: مشكلة البحث

على الرغم من اختلاف المدارس الاقتصادية حول دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي وحدود هذا الدور، إلا أن هناك اتفاقًا عامًا على أن السياسة النقدية، في جوهرها، هي التحكم في عرض النقود وإدارته بطريقة تحقق معدل نمو اقتصادي حقيقي ومناسب، مع الحفاظ على استقرار الأسعار. لا يكون الهدف دائمًا هو تحقيق أعلى معدل نمو، بل الوصول إلى المعدل الأمثل الذي لا يتعارض مع متطلبات الاستقرار النقدي ويسمح بارتفاع طفيف ومسيطر عليه في مستوى الأسعار.

بناءً على ذلك، تتجلى إشكالية البحث في السؤال التالي" :ما هو دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق؟"

ثانياً: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في التعرف على السياسة النقدية كأحد أنواع السياسات الاقتصادية التي تعتمدها الدول، بما فيها العراق، بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. تسهم السياسة النقدية في تعزيز الاقتصاد من خلال الحد من التضخم والبطالة وزيادة متوسط الدخل الفردي، مما يعود بالنفع على جميع مكونات الاقتصاد الوطني من مؤسسات وأفراد.

كما تتضح أهمية البحث من ندرة الدراسات حول السياسة النقدية في الدول النامية، رغم دورها الفاعل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدل النمو. يُعد العراق من الدول الحديثة العهد في النظام المصرفي، وفي تبني السياسات الاقتصادية الكلية، وبالأخص السياسات النقدية، مما يجعل البحث في هذا المجال ذا أهمية خاصة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في العراق.

ثالثاً اهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى: –

١– توضيح أهمية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، خاصة في سياق دعم النمو الاقتصادي في العراق.

٢– التعرف على أهم المفاهيم والنظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مع التركيز على إمكانية تطبيقها في الاقتصاد العراقي.

٣– البحث في العلاقة التي تربط بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في العراق، من خلال تحليل الأدوات النقدية المستخدمة وتقييم فعاليتها في تحقيق أهداف النمو.

*** السياسة النقدية**

أولاً: تعريف السياسة النقدية

تعددت تعريفات السياسة النقدية بين المدارس الاقتصادية المختلفة، لكنها تتفق على أنها تشمل الإجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية لتحقيق أهداف اقتصادية محددة.

وفيما يلي بعض التعريفات البارزة:–

١– بوخاري " :(59 :2001)السياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة من التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف."

٢– مفتاح " :(98 :2005)السياسة النقدية تشتمل على جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي."

٣– الشدود " :(6 :2009)السياسة النقدية تمثل حزمة من الإجراءات النقدية التي تستهدف الوصول للأهداف النقدية وغير النقدية، وتشمل أيضًا إجراءات غير نقدية تسعى لتحقيق أهداف نقدية."

وبناءً على ما تقدم، يمكن وضع تعريف شامل للسياسة النقدية على النحو التالي: "هي مجموعة القوانين والإجراءات التي تتبعها الإدارة النقدية لغرض مراقبة عرض النقد بهدف تحقيق الاستقرار المطلوب ودعم النمو الاقتصادي."

ثانياً: أهداف السياسة النقدية

تنقسم أهداف السياسة النقدية إلى أهداف أولية، أهداف وسطية، وأهداف نهائية، والتي تتلخص فيما يلي:–

*** الأهداف الأولية: (الشباني، ٢٠١٢: ٢١)**

١– مجمعات الاحتياطات النقدية: تعرف القاعدة النقدية بأنها الأصول التي تستخدم في المعاملات، وتشمل العملة المتداولة والاحتياطي النقدي لدى البنوك المركزية. يبقى الجدل قائمًا حول أكثر أنواع المجمعات فعالية نظرًا لتفاوت الفعالية حسب التطبيق الفعلي.

٢– ظروف سوق النقد: تتألف من الاحتياطات الحرة، معدل الأرصدة، وأسعار الفائدة التي يمارس البنك المركزي رقابة قوية عليها. تعكس هذه الظروف قدرة المقترضين وسرعة استجابتهم لمعدل نمو الائتمان وتغيرات أسعار الفائدة وشروط الإقراض.

*** الأهداف الوسطية**

١- مستوى معدل الفائدة: يعتبر التحكم في معدل الفائدة أساسيًا لتوجيه الادخار والاستثمار، حيث يُعد من أهم العوامل المحددة لسلوك العائلات والمستثمرين. وتشمل أنواع معدلات الفائدة (قادي، ٢٠٠٣: ٦٤):

٢- المعدلات الرئيسية: المعدلات التي تقترض بها البنوك التجارية من البنك المركزي.

٣- معدلات السوق النقدي: تستخدم في تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل مثل سندات الخزينة وشهادات الإيداع.

٤- معدلات التوظيف: تطبق على الحسابات قصيرة الأجل.

٥- المعدلات المدنية: المعدلات التي تُفرض على القروض الممنوحة للعملاء.

٦- سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى: يؤثر سعر الصرف بشكل كبير على الاقتصاد، إذ يُستخدم كهدف للسلطة النقدية. يسهم انخفاض سعر الصرف في تحسين ميزان المدفوعات، بينما قد يؤدي ارتفاعه إلى ضغوط انكماشية تعيق بعض المؤسسات عن التأقلم.

٧- المجمعات النقدية: تعكس الكمية النقدية المتداولة وقدرة الأفراد على الإنفاق. تهدف السياسة النقدية إلى تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية بما يتناسب مع نمو الإنتاج، مما يعزز استقرار الأسعار على المدى الطويل (الرفاعي، ٢٠٠٢: ٧٩).

*** الأهداف النهائية :(الرفاعي، ٢٠٠٢: ٨٢)**

١- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار: يعتبر استقرار الأسعار هدفًا رئيسيًا للحفاظ على القوة الشرائية للعملة، حيث يُفضل أن يكون التضخم ضمن حدود ١٪- ٤% سنويًا.

٢- العمالة الكاملة: تسعى السياسة النقدية لتحقيق العمالة الكاملة لتجنب المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تترتب على البطالة، وذلك عبر تنشيط الاقتصاد وزيادة الاستثمار.

٣- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي: يعتمد النمو الاقتصادي على عوامل متعددة، لكن السياسة النقدية يمكنها التأثير على الاستثمار عبر التحكم في أسعار الفائدة.

٤- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: تهدف السياسة النقدية إلى توازن ميزان المدفوعات لدعم الاستقرار الاقتصادي. عند حدوث عجز، يمكن للبنك المركزي رفع سعر إعادة الخصم، مما يقلل من الائتمان ويشجع على الصادرات.

ثالثاً: المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية

تحتاج السلطات التنفيذية لمجموعة من المعلومات المهمة من عدة قطاعات لوضع سياسة نقدية مناسبة.

وفيما يلي أهم هذه القطاعات (الصادق، ١٩٩٨: ٢٨-٣١):-

١- القطاع الحكومي: يلعب القطاع الحكومي دورًا حيويًا في رسم السياسات الاقتصادية عبر الإنفاق العام، الدعم، والإقراض. كما يؤثر على السياسة النقدية من خلال التشريعات والتوجهات الاقتصادية.

٢- القطاع العائلي: يشمل قطاع الأسر المستهلكة، حيث يعتمد دخل هذا القطاع على تقديم خدمات الإنتاج لقطاع الأعمال. يسهم سلوك الادخار لدى العائلات في توجيه الإنفاق الاستثماري عبر الجهاز المصرفي.

٣- قطاع الأعمال: يتأثر قطاع الأعمال بقرارات السياسة النقدية في مجالات الاستثمار والإنتاج، مما يؤثر بدوره على التجارة الخارجية واحتياجات السوق النقدية.

٤- القطاع المالي: يقوم القطاع المالي بتوفير الأموال للمشروعات الاقتصادية، ويشرف البنك المركزي على إدارة السياسات النقدية الخاصة بهذا القطاع.

٥- القطاع الخارجي: يعكس النشاط التجاري الدولي حاجة الاقتصاد للتبادل التجاري، حيث تسهم الصادرات والواردات في تعديل عرض النقود داخل البلد.

*** أدوات السياسة النقدية**

تعبر أدوات السياسة النقدية عن المعدلات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، مما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية. تتنوع هذه الأدوات حسب الهيكل المصرفي وقوة الاقتصاد، وتنقسم إلى نوعين رئيسيين من الوسائل: الأدوات الكمية والأدوات النوعية.

أولاً: الأدوات الكمية

تشمل الأدوات الكمية عدة وسائل تهدف إلى التحكم المباشر في عرض النقد والسيولة، وتشمل ما يلي:-

١- سعر إعادة الخصم: يمثل سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من الأوراق المالية المقدمة من البنوك التجارية للحصول على السيولة النقدية. في السابق، كانت البنوك المركزية تستخدم هذه الأداة بشكل أساسي منذ القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حتى ظهرت سياسة السوق المفتوحة التي قللت من أهمية هذه الأداة (الزعبي، ٢٠٠٠: ١٩٠).

٢- عمليات السوق المفتوحة :تعني دخول البنك المركزي للسوق النقدية لزيادة أو تقليل حجم الكتلة النقدية من خلال شراء أو بيع الأوراق المالية (مثل الأسهم والسندات). تُعد هذه الأداة الأكثر شيوعًا، خاصة في الدول النامية، حيث يؤدي استخدامها إلى تغيير حجم النقد المتداول والتأثير على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. فعندما يشتري البنك المركزي السندات أو أذونات الخزانة، يزيد النقد المتداول، أما عند البيع، ينخفض النقد المتداول. تستخدم الدول المتقدمة هذه الأداة بشكل واسع نظرًا لفعاليتها العالية في التأثير على العرض النقدي (بن علي، ٢٠٠٤: ١٢٥).

٣- الاحتياطي النقدي القانوني: تعتبر نسبة الاحتياطي النقدي أداة تحكم أساسية على الائتمان المعروض في السوق. تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لدى البنك المركزي كاحتياطي، ما يعني تجميد جزء من الودائع كاحتياطي سائل. ويهدف ذلك إلى الحد من قدرة البنوك على التوسع في خلق النقود عند رفع نسبة الاحتياطي، مما يساهم في التحكم بعرض النقود وتجنب التضخم (سليمان، ٢٠٠٠: ٢٢٤).

ثانياً: الأدوات النوعية

تهدف الأدوات النوعية إلى التأثير غير المباشر على النظام النقدي عبر توجيه التدفقات النقدية وعمليات الائتمان بطريقة تضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية.

تشمل الأدوات النوعية ما يلي:-

١-تأطيرالائتمان: هو إجراء تنظيمي تحدد فيه السلطات النقدية سقوفًا للقروض التي تقدمها البنوك التجارية. يتم ضبط هذه السقوف وفق نسب محددة كل عام، ويُلزم البنوك التجارية بالتقيد بها، مع فرض عقوبات على المخالفين. يساعد هذا الأسلوب في توجيه القروض نحو القطاعات الأكثر أهمية للتنمية (قدي، ٢٠٠٣: ٩١).

٢-النسبة الدنيا للسيولة : تُجبر البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من السيولة، بناءً على بعض الأصول مقابل بعض مكونات الخصوم. يُعنى هذا الإجراء بتجنب

مخاطر الإفراط في الاقتراض من قبل البنوك التجارية، وذلك عبر تجميد جزء من أصولها السائلة، مما يساعد في الحد من قدرتها على إقراض القطاع الاقتصادي.

٣- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: تطلب السلطات النقدية من المستوردين إيداع مبالغ معينة كودائع لدى البنك المركزي لتغطية ثمن الواردات لفترة محددة، مما يقلل من السيولة المتاحة وبالتالي يؤثر في حجم النقود المتداولة.

٤- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: قد يتدخل البنك المركزي عبر تقديم بعض الخدمات المصرفية كتقديم القروض للقطاعات الحيوية التي لا تستطيع البنوك التجارية تغطيتها، مما يساعد على تحفيز النمو الاقتصادي ودعم القطاعات الأساسية.

٥- التأثير والإقناع الأدبي: هو أسلوب تستخدمه البنوك المركزية للتأثير على البنوك التجارية بطرق غير رسمية، حيث تطلب منها التعاون في تنفيذ سياسات معينة في مجال الائتمان. يعتمد نجاح هذا الأسلوب على العلاقة بين البنوك التجارية والبنك المركزي، ويتم تطبيقه بطرق ودية، لتوجيه البنوك نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة.

*** دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية**

إن تركز الدخل والعمالة في قطاع الإنتاج الأول (Primary Sector) وارتباطها الكبير بالتجارة الخارجية كان وما زال السبب المباشر في تعرضها لتقلبات اقتصادية عنيفة بسبب عدم استقرار الطلب العالمي على هذه المواد. وبقدر ما تعزى هذه التقلبات إلى الظروف الخارجية، فإن السياسة النقدية والائتمانية لم تستطع أن تساهم بشكل كبير في دعم وحماية النمو الاقتصادي، ومن ثم تقليل أو على الأقل استبعاد ما تولده من موجات تضخمية وانكماشية.

يمكن حصر أسباب عدم فعالية السياسة النقدية فيما يلي (مصطفى، ١٩٩٩: ٣٣):-

١- ضعف واختلال هيكل الائتمان.

٢- ضعف الوعي وانعدام ثقافة التعامل مع البنوك بسبب انخفاض الدخول وارتفاع الميل للاكتناز، بالإضافة إلى تمركز البنوك في المناطق الحضرية فقط.

٣- ضيق نطاق الأسواق المالية والنقدية وضعف نشاطها.

٤- الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي في كثير من البلاد النامية (معظمها اقتصاد زراعي).

٥- عدم تطور التقنيات المصرفية نتيجة تخلف القطاع المالي، ويتجلى ذلك في قلة التعامل بالأوراق التجارية والشيكات.

نظرًا للأسباب المذكورة أعلاه، اتجهت الدول النامية إلى تطبيق سياسات إصلاح بهدف رفع فعالية السياسة النقدية. ومع ذلك، ارتبطت هذه الإصلاحات غالبًا بالبرامج التي اقترحها صندوق النقد الدولي في إطار إعادة جدولة ديونها الخارجية.

ومن أهم الإجراءات التي تطالب بها المؤسسة:-

١- التقليل من حجم الائتمان عن طريق وضع سقوف ائتمانية محددة للقطاعين الخاص والعام.

٢- رفع أسعار الفائدة.

تعتمد هذه الرؤية على المنهج النقدي الذي ينتمي إلى المدرسة النيوكلاسيكية، والتي تعطي أهمية كبيرة للسياسة النقدية واستخدامها في علاج مشاكل ميزان المدفوعات وكثير من المشاكل الاقتصادية الأخرى. ويعزو هذا النهج مسؤولية العجز الخارجي إلى عوامل خارجية، مثل الإفراط في الإصدار النقدي، مما يتطلب التحكم في الطلب على النقود والتقليل منه عن طريق تخفيض حجم الائتمان ورفع أسعار الفائدة (مصطفى، ١٩٩٩: ٣٣).

*** الجانب العملي (التطبيق في العراق)**

أن في الجانب العملي سنقارن بين أربعة مصارف، وهي مصرف بغداد (مساهمة خاصة)، والمصرف العراقي التجاري، ومصرف نور للاستثمار والتمويل (مساهمة خاصة)، وكذلك مصرف الاستثمار العراقي، وسنقوم ببيان النسبة المالية لكل مصرف، وبيان مؤشرات التداول، وبيان السياسة النقدية (التدفقات النقدية) لسنة ٢٠١٧، وعلى النحو الآتي :-

أولاً: النسبة المالية

سنقوم بمقارنة النسبة المالية بعض المصارف، وذلك من خلال جدول رقم (١) ، وعلى النحو الآتي :-

جدول رقم (١) النسبة المالية لبعض مصارف العراق لسنة ٢٠١٧

النسبة المالية	مصرف بغداد	المصرف العراقي التجاري	مصرف نور العراق للاستثمار والتمويل	مصرف الاستثمار العراقي
نسبة دوران السهم (%)	15.92	13.80	20.21	4.27
العائد على السهم	0.024	0.040	0.025	0.016
نسبة الملكية (%)	25.40	34.96	90.56	49.34
مكرر الأرباح	24.91	12.19	40	26.28
نسبة التداول (مرة)	1.16	4.90	9.78	1.90
القيمة الدفترية (دينار)	1.108	1.67	1.028	1.132330704
رأس المال العامل	12,668,734,000	658,712,264,000	235,361,076,816	262,292,897,000
القيمة السوقية (مليون)	152500	1225000	250000	105000
نسبة الأرباح الموزعة	—	—	—	—

http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/companyGuideList.html

أن هذا الجدول يوضح النسبة المالية لبعض مصارف العراق، والذي يحتوي على نسبة دوران السهم، والعائد على السهم، ونسبة الملكية، ومكرر الأرباح، ونسبة التداول، والقيمة الدفترية (دينار)، ورأس المال العامل، والقيمة السوقية، ونسبة الأرباح الموزعة لبعض مصارف العراق لسنة ٢٠١٧ .

ثانياً :- مؤشرات التداول

سنقوم بمقارنة مؤشرات التداول لبعض المصارف لسنة ٢٠١٧ ، وذلك من خلال جدول رقم (٢) ، وعلى النحو الآتي :-

مؤشرات التداول	مصرف بغداد	المصرف العراقي التجاري	مصرف نور العراق للاستثمار والتمويل	مصرف الاستثمار العراقي
عدد الأسهم المتداول	39,811,718,440	34,496,479,633	50,532,750,000	10,681,282,226
القيمة المتداولة	28,437,443,544	15,105,781,157	50,532,750,000	5,771,308,040
سعر الأغلاق السنوي	0.615	0.490	1.000	0.420
معدل السعر السنوي	0.710	0.440	1.000	0.540
أعلى سعر نفذ	1.190	0.670	1.000	0.730
أقل سعر نفذ	0.550	0.380	1.000	0.400

جدول رقم (٢) مؤشرات التداول لبعض مصارف العراق لسنة ٢٠١٧

http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/companyGuideList.html

أن هذا الجدول يوضح مؤشرات التداول لبعض مصارف العراق، والذي يحتوي على عدد الأسهم المتداولة، والقيمة المتداولة، وسعر الأغلاق السنوي، ومعدل السعر السنوي، وأعلى سعر نفذ، وأقل سعر نفذ لبعض مصارف العراق لسنة ٢٠١٧ .

ثالثاً: السياسة النقدية (التدفقات النقدية)

سنقوم بمقارنة السياسة النقدية (التدفقات النقدية) لبعض المصارف لسنة ٢٠١٧ ، وذلك من خلال جدول رقم (٣) ، وعلى النحو الآتي :-

مصرف بغداد			
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	413,709,825,000	68,914,159,000	−303,640,110,000
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	−259,662,044,000	−58,074,121,000	185,465,708,000
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	48,258,522,000	−33,129,295,000	−3,354,918,000
صافي التدفقات النقدية	202,306,303,000	−22,289,257,000	−121,529,320,000
رصيد النقود في أول المدة	812,391,897,000	1,014,698,200,000	992,408,943,000
رصيد النقود في آخر المدة	1,014,698,200,000	992,408,943,000	870,879,623,000

المصرف العراقي التجاري			
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	−4,930,316,272	31,793,077,019	−29,744,583,384
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	14,831,085,157	−167,570,800,385	49,067,234,987
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	44,500,000,000	78,571,800,385	−8,56,711,327
صافي التدفقات النقدية	54,400,768,885	−57,206,294,797	10,775,940,267
رصيد النقود في أول المدة	137,403,194,698	191,803,963,583	134,597,668,786
رصيد النقود في آخر المدة	191,803,963,583	134,597,668,786	145,373,609,062
مصرف نور العراق للاستثمار والتمويل			
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	—	—	—
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	—	—	—
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	—	—	—
صافي التدفقات النقدية	4,448,001,462	2,202,207,755	84,537,785,966
رصيد النقود في أول المدة	8,570,643,850	13,018,645,312	15,220,853,067
رصيد النقود في آخر المدة	13,018,645,312	15,220,853,067	99,754,639,063

جدول رقم (٣) السياسة النقدية (التدفقات النقدية) لبعض مصارف العراق لسنة ٢٠١٧

http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/companyGuideList.html

تحليل البيانات المالية والتداولات والتدفقات النقدية للمصارف العراقية لعام ٢٠١٧

من خلال تحليل البيانات المالية والتداولات والتدفقات النقدية لبعض المصارف العراقية لعام ٢٠١٧، نستطيع استخلاص عدة استنتاجات حول أداء هذه المصارف ودور السياسة النقدية في تعزيز استقرارها وقدرتها على دعم النمو الاقتصادي.

وفيما يلي الاستنتاجات الرئيسية:-

*** تفاوت الأداء المالي بين المصارف**

١- نسبة دوران السهم: يُظهر التحليل تفاوتًا واضحًا في نسبة دوران السهم بين المصارف، مما يشير إلى اختلاف مستويات التداول ومدى إقبال المستثمرين على أسهم كل مصرف. على سبيل المثال، يتمتع مصرف نور العراق للاستثمار والتمويل بأعلى نسبة دوران للسهم (٢٠.٢١٪)، مما يعكس جاذبيته العالية للمستثمرين مقارنة ببقية المصارف.

٢- العائد على السهم: تختلف معدلات العائد على السهم بين المصارف؛ حيث يمتلك المصرف العراقي التجاري أعلى عائد على السهم (٠.٠٤٠) مقارنة ببقية المصارف، ما يدل على قدرته الأكبر على تحقيق الأرباح لحملة الأسهم.

*** تباين السيولة والقوة المالية**

١- نسبة الملكية: تُظهر البيانات تباينًا كبيرًا في نسب الملكية بين المصارف؛ إذ يتمتع مصرف نور العراق للاستثمار والتمويل بنسبة ملكية مرتفعة (٩٠.٥٦٪)، مما يعني اعتماده بشكل أكبر على حقوق المساهمين بدلاً من التمويل بالدين.

٢- القيمة الدفترية ورأس المال العامل: تُظهر هذه المؤشرات تفاوتًا في حجم رأس المال المستخدم بين المصارف، ما يعكس اختلاف الاستراتيجيات المالية لكل منها.

*** مؤشرات التداول وتغيرات أسعار الأسهم**

١- عدد الأسهم المتداولة والقيمة المتداولة وأسعار الإغلاق السنوية: تكشف البيانات عن اختلافات ملحوظة بين المصارف في هذه المؤشرات، مما يدل على تباين في نشاط التداول وثقة المستثمرين.

٢- أعلى وأقل سعر نفذ: توضح هذه المؤشرات مدى التقلبات في أسعار أسهم المصارف. فعلى سبيل المثال، يظهر

مصرف نور العراق للاستثمار والتمويل استقراراً أكبر في قيمته السوقية، حيث استقر سعر السهم عند ١.٠٠٠ دينار، ما قد يشير إلى استقرار نسبي في قيمته مقارنة بالمصارف الأخرى.

*** التدفقات النقدية واختلاف استراتيجيات التمويل**

١- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: تشير هذه التدفقات إلى قدرة المصارف على توليد النقد من الأنشطة الأساسية. يتميز مصرف بغداد بتدفقات تشغيلية موجبة، مما يدل على كفاءة عملياته، في حين يواجه المصرف العراقي التجاري تدفقات تشغيلية سالبة في بعض الأحيان، مما قد يعكس تحديات تشغيلية.

٢- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: تختلف استراتيجيات الاستثمار بين المصارف؛ على سبيل المثال، يسجل المصرف العراقي التجاري تدفقات سالبة من الأنشطة الاستثمارية، مما يشير إلى اعتماد أكبر على الاستثمارات.

٣- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: تعكس هذه التدفقات مدى اعتماد المصارف على التمويل الخارجي، حيث تختلف درجات الاعتماد على التمويل بالدين بين المصارف، ما يؤثر في هيكل رأس المال.

*** أثر السياسة النقدية على المصارف**

١- تأثير أسعار الفائدة: يبدو أن السياسة النقدية، عبر أسعار الفائدة التي يحددها البنك المركزي، تؤثر على تكلفة الاقتراض وعلى قدرة المصارف على تحقيق الأرباح.

٢- السيولة ومتطلبات الاحتياطي: تساعد السياسات النقدية الملائمة، مثل التحكم في نسب الاحتياطي ومتطلبات رأس المال، في تعزيز سيولة المصارف وقدرتها على مواجهة التقلبات المالية.

٣- استقرار العملة وتشجيع الاستثمار الأجنبي: يسهم استقرار العملة والسياسات التي تشجع على الاستثمار الأجنبي في تحسين الأداء المالي للمصارف، وزيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال.

*** الاستقرار الاقتصادي ودور السياسة النقدية**

أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

الاستقرار الاقتصادي هو حالة من التوازن التي يسعى الاقتصاد لتحقيقها للحد من التقلبات الحادة في الأسعار والتضخم وسوق العمل. يسهم هذا الاستقرار في خلق بيئة اقتصادية مشجعة على الاستثمار والنمو المستدام. وفقاً لتقرير (2021) IMF، يعد الاستقرار الاقتصادي محوراً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة حيث يقلل من مخاطر التضخم والركود.

ثانياً: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تلعب السياسة النقدية دوراً محورياً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي عبر الأدوات التالية:-

١- ضبط التضخم: يسهم التحكم في عرض النقد وأسعار الفائدة في الحد من التضخم، مما يؤدي إلى استقرار الأسعار ودعم الاقتصاد.

٢- استقرار العملة: تساهم السياسة النقدية في الحفاظ على استقرار العملة الوطنية، مما يعزز الثقة في النظام المالي ويزيد من جاذبية الاقتصاد للاستثمار.

٣- التوازن المالي: تساعد السياسة النقدية، عبر إدارة السيولة، في دعم استقرار النظام المالي والحد من الأزمات.

كما يوضح (2019) Mishkin، فإن سياسة أسعار الفائدة المنخفضة تدعم الاستقرار النقدي عبر زيادة الاستثمار وتقليل التقلبات الاقتصادية، بينما تعزز معدلات

الفائدة المرتفعة قدرة البنوك المركزية على التحكم في مستويات التضخم.

ثالثاً: أهمية الاستقرار الاقتصادي للنمو والتنمية

يعزز الاستقرار الاقتصادي بيئة آمنة للاستثمار والنمو حيث يقلل من المخاطر الاقتصادية. ويشير Bernanke and Gertler (2003) إلى أن الاستقرار الاقتصادي يمكنه دعم الاستثمارات طويلة الأجل وتحقيق التنمية الشاملة، خاصة في الاقتصادات النامية.

*** خلاصة الاستنتاجات**

بشكل عام، يتضح من البيانات أن المصارف العراقية تتبنى استراتيجيات مالية متنوعة لتعزيز استقرارها المالي ودعم النمو الاقتصادي. ويبرز دور السياسة النقدية كعامل مهم في توفير بيئة مستقرة تساعد المصارف على تحقيق أهدافها المالية ودعم الاقتصاد العراقي.

*** التوصيات**

١- تعزيز التنسيق بين البنك المركزي والمؤسسات الاقتصادية: يجب تعزيز التعاون بين البنك المركزي العراقي ووزارات ومؤسسات الدولة الاقتصادية لضمان تكامل السياسات النقدية مع السياسات المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو.

٢- تنويع الاقتصاد العراقي: لتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، يُوصى بتشجيع قطاعات أخرى مثل الزراعة، الصناعة، والسياحة. يساهم هذا التنويع في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز استدامة النمو الاقتصادي وتقليل أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد.

٣- تحسين فعالية أدوات السياسة النقدية: يُنصح بزيادة كفاءة استخدام أدوات السياسة النقدية، مثل التحكم في أسعار الفائدة ونسب الاحتياطي النقدي، لتتوافق مع التغيرات الاقتصادية وتحقق الأهداف الاقتصادية.

٤- تعزيز البنية التحتية المالية: تطوير البنية التحتية للنظام المصرفي في العراق من خلال تحديث أنظمة الدفع الرقمية، وتوسيع خدمات البنوك لتشمل كافة مناطق العراق، مما يعزز من قدرة النظام المصرفي على دعم النمو الاقتصادي.

٥- تحفيز الاستثمار الأجنبي: على العراق تبني سياسات تشجيعية لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم حوافز ضريبية وتوفير بيئة قانونية مستقرة، ما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي ويدعم دور القطاع الخاص.

٦- تطوير أنظمة الرقابة المصرفية: يوصى بتقوية نظم الرقابة على البنوك لضمان امتثالها للسياسات النقدية، مما يزيد من ثقة المستثمرين والمودعين ويسهم في استقرار النظام المالي.

٧- الاستفادة من التجارب الدولية: يمكن للعراق الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في السياسات النقدية، خاصة الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية، لتطبيق استراتيجيات مناسبة لتعزيز استقراره المالي والنقدي.

*** الخاتمة**

تُعد السياسة النقدية أداة أساسية لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي، خاصة في الاقتصادات النامية كالعراق. وقد أظهرت الدراسة أن نجاح السياسة النقدية في العراق يعتمد على توازن دقيق بين توفير السيولة الكافية لدعم النشاط الاقتصادي وبين السيطرة على التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار. كما يتطلب تحقيق الأهداف المرجوة من السياسة النقدية بيئة اقتصادية تتكامل فيها السياسات النقدية مع السياسات الاقتصادية الأخرى، مثل السياسة المالية وسياسة سعر الصرف.

من خلال تحليل الأدوات النقدية المتاحة للبنك المركزي العراقي، يتضح أن دور السياسة النقدية في تعزيز النمو الاقتصادي يعتمد على مدى كفاءة استخدام هذه الأدوات ومدى قدرة السلطات النقدية على مواجهة التحديات، مثل الاعتماد الكبير على القطاع النفطي وتقلبات أسعار النفط وضعف التنوع الاقتصادي. ويتطلب تحقيق الاستقرار النقدي في العراق تعزيز البنية التحتية المالية وزيادة الثقة في النظام المصرفي لضمان فعالية الأدوات النقدية المستخدمة.

وفي الختام، توصي الدراسة بضرورة تعزيز التنسيق بين البنك المركزي العراقي والمؤسسات الاقتصادية الأخرى لتحسين استجابة السياسة النقدية لمتطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة، ودعم الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد العراقي، مما يسهم في تحقيق استقرار اقتصادي ونمو مستدام.

*** المراجع**

اولاً–المراجع العربية

بلعوز، بن علي، السياسة النقدية وأستهداف التضخم، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد ٤، ٢٠٠٥.

بلعوز، بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٤.

بوخاري، لجلو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ٢٠١٠.

الزعبي، هيثم، الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠.

سليم، رضوان، دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادي وعلوم التسيير، الجزائر، العدد ٨ ، ٢٠٠٨.

سليمان، مصطفى وأخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان – الأردن ، ٢٠٠٠ .

الشدود، عدنان محمد حسن، فاعلية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق للسنوات (١٩٩١ – ٢٠٠٦) أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩ .

الصادق، علي توفيق وأخرون، السياسة النقدية الدولية العربية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٦.

قادي، عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣.

مصطفى، محمد مدحت وأخرون، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع، مصر، ١٩٩٩ .

مفتاح، صالح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٥.

ثانياً–المراجع الاجنبية

Mishkin, Frederic S. The Economics of Money, Banking, and Financial Markets. 11th ed., Pearson, 2019.

Bernanke, Ben S., and Mark Gertler. "Monetary Policy and Asset Price Volatility." Journal of Economic Perspectives, vol. 17, no. 4, 2003, pp.